مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية
تأسس عام ١٩٩٤م - جامعة الكويت

مجلس التعاون الخليجي
في الذكرى الـ ٤٠ لتأسيسه..
منظور إستراتيجي للمسيرة والمسار

إعداد
د. محمد بدري عيد

سلسلة تقارير
تقدير موقف
العدد (٦)

يونيو ٢٠٢١م

مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية

تأسس عام ١٩٩٤م - جامعة الكويت

مجلس التعاون الخليجي
في الذكرى الـ ٤٠ لتأسيسه..
منظور إستراتيجي للمسيرة والمسار

إعداد

د. محمد بدري عيد

تقدير موقف

العدد (٦)

يونيو ٢٠٢١م

الآراء الواردة في هذه الدراسة لا تعبّر بالضرورة عن اتجاهات يتبناها مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية بجامعة الكويت

الناشر

مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية

جامعة الكويت

ص.ب: ٦٤٩٨٦ الشويخ (ب) الرمز البريدي: ٧٠٤٦٠ ، الكويت

هاتف : ٢٤٩٨٤٦٣٩ ـ ٢٤٩٨٤٦٥٨ (٩٦٥+)

البريد الإلكتروني Gulf_center@yahoo.com

الموقع الإلكتروني www.cgaps.ku.edu.kw

حقوق الطبع والنشر محفوظة للمركز

الطبعة الأولى

الكويت ـ ٢٠٢١

أُسس **مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية بجامعة الكويت** في عام ١٩٩٤، بوصفه مركزاً بحثياً يهتم بالبحوث والدراسات العلمية ذات الصلة بالقضايا التي تهم دولة الكويت ومنطقة الخليج والجزيرة العربية على وجه التحديد، ومنطقة الشرق الأوسط والقضايا الدولية عموماً.

ومن هذا المنطلق يقوم المركز بشكل دوري بإصدار تقرير «**تقدير موقف**» الذي يسلط الضوء على القضايا الراهنة والمستجدة والتي تهم دولة الكويت والمنطقة. ويهدف هذا التقرير من خلال العرض والتحليل لأبرز القضايا والمستجدات إلى تزويد الباحثين والمهتمين برافد بحثي يساعد في تكوين صورة علمية أشمل حول مختلف القضايا. وكذلك يسعى المركز من خلال هذا التقرير إلى تقديم التوصيات اللازمة لصناع القرار في دولة الكويت بما يحقق أهداف الدولة ومصالحها الاستراتيجية.

أعضاء مجلس إدارة
مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية

أ. د. رشيد العنزي
نائب مدير جامعة الكويت للأبحاث (رئيس مجلس الإدارة)

د. فيصل أبو صليب
مدير المركز. نائب رئيس مجلس الإدارة

داخل جامعة الكويت

أ. د. يوسف ذياب الصقر
قسم الفقه المقارن والسياسة الشرعية
كلية الشريعة والدراسات الإسلامية
جامعة الكويت

أ. د. عبيد سرور العتيبي
رئيس قسم الجغرافيا ـ كلية العلوم الاجتماعية
جامعة الكويت

أ.د. فايز منشر الظفيري
قسم المناهج وطرق التدريس ـ كلية التربية
جامعة الكويت

أ.د. عبدالله محمد الهاجري
العميد المساعد للشؤون الأكاديمية
والأبحاث والدراسات العليا ـ كلية الآداب
جامعة الكويت

خارج جامعة الكويت

أ. عبدالعزيز عبدالله السالم
رئيس قطاع البحوث والدراسات الاستراتيجية
جهاز الأمن الوطني

أ. عبد الإله محمد رفيع معرفي
رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب
للشركة الأولى للفنادق ـ دولة الكويت

سعادة السفير/ جمال عبدالله الغانم
مساعد وزير الخارجية للشؤون الإدارية
وزارة الخارجية ـ دولة الكويت

أ. غالب محمد العصيمي
وكيل وزارة الإعلام المساعد لقطاع السياحة
دولة الكويت

الفهرس	رقم الصفحة

- مقدِّمة..... ١١

- **أولاً**: مجلس التعاون الخليجي والبيئة الإستراتيجية بين: ١٩٨١م و٢٠٢١م:..... ١٢

- **ثانياً**: مسيرة التكامل الخليجي في الميزان الإستراتيجي..... ١٧

- **ثالثاً**: المسيرة الخليجية وتحديات المستقبل..... ٢٤

- **رابعاً**: الاستنتاجات والتَّوصيات..... ٢٦

- قائمة المراجع العربية والأجنبية..... ٣١

مقدِّمة

أتـمَّ مجلـس التعـاون لـدول الخليـج العربية في الخامـس والعشريـن من مايو عـام٢٠٢١م عامـه الأربعـين، ضاربًـا بذلـك رقـمًا قياسـيًّا بمقاييـس الزمـن والإنجـازات، باعتبـاره المنظمـة الإقليميـة العربيـة الأنجـح والتجمُّـع دون القـاري الأبـرز في غـربي آسـيا.

وتفـرض التطـوُّرات والمسـتجدات الإقليميـة والدوليـة قـراءةً جديـدةً لواقـع المسـيرة الخليجيـة الراهـن والتحديـات المسـتقبلية التـي سـيتعيَّن عليهـا مواجهتهـا، لاسـيَّما وأنَّ هـذه التطـوُّرات وتلـك التحديـات غـيَّرت من النسـق التقليـدي للمسـارات المتوقَّعـة.

وتطـرح تلـك التطـوُّرات والتحديـات تسـاؤلات جذريـة وتحديـات مـن نـوع مختلـف حـول التحـوُّلات والـرؤى المسـتقبلية للمنطقـة برمتهـا، ومن هنا يجتهـد تقديـر الموقـف هـذا في اسـتشراف مسـتقبل مجلـس التعـاون الخليجـي، وصـولًا إلى خلاصـات إسـتراتيجية تُعـين عـلى فهـم أفضل، وأشـمل، وأعمق لسـياقه الإقليمـي والـدولي في حالتـه الراهنـة، ووضـع رؤى متماسـكة، مـن منظـور خليجـي، بشـأن ملامـح البيئـة الإسـتراتيجية لمجلـس التعـاون وتحديد ماهيـة مسـاراته المسـتقبلية.

أولًا- مجلس التعاون الخليجي والبيئة الإستراتيجية بين: ١٩٨١م و٢٠٢١م:

تُشكِّل متغيِّرات البيئة الخارجية عاملًا حاسمًا في مسيرة مجلس التعاون لدول الخليج العربية وتطوره مساره، بدءًا من مرحلة تأسيسه، حيث كانت الثورة الإيرانية والحرب بين بغداد وطهران خلال عقد الثمانينات من القرن الماضي، مرورًا باحتدام الصراع الإقليمي والدولي للسيطرة على مقدَّرات المنطقة حتى نهاية الحرب الباردة في التسعينات، وصولًا إلى تداعيات ما بات يُعرف إعلاميًّا بـ «ثورات الربيع العربي» مطلع العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين.

وبالتالي، يبدو من الأهمية بمكان تبين الملامح العامة للبيئة الخارجية لمجلس التعاون الخليجي في الوقت الحالي؛ لمعرفة ما تتضمنه من تحديات أو ما تطرحه من فرص أمام أعضاء المجلس، فرادى ومجتمعين، مقارنةً بما كان عليه الحال عند انطلاقته قبل أربعة عقود.

كما يُساهم التعرُّف على ملامح هذه البيئة ومعطياتها في زيادة قدرة دول مجلس التعاون على استبصار مساره المستقبلي على نحو يعزِّز منه ككيان تكاملي إقليمي هو الأبرز والأهم والأنجح في مسيرات تجارب التكامل العربي قاطبةً حتى الآن.

وبالنظر إلى البيئة الإستراتيجية الراهنة المحيطة بمجلس التعاون الخليجي في بداية عقده الخامس، نجد أنَّها أشبه بما كانت عليه من التوتُّر والتحديات والمخاطر في أواخر سبعينات ومطلع ثمانينات القرن الماضي قبيل تأسيس المجلس ولحظة إعلان قيامه.

فقد شهد السياق الاستراتيجي العام لمنطقة الخليج خلال السنوات العشر الأخيرة تحوُّلات وتغيُّرات جوهرية من المتوقع أن تظل تأثيراتها المحتملة وتداعياتها على مدى عقد مقبل على أقل تقدير.

١. الخليج والسياق الدولي المتغير (تحوُّلات النظام الدولي):

شهد العقد الأخير تحوُّلات جوهرية في طبيعة الأدوار وتبدلًا في المصالح الحيوية للقوى الكُبرى الفاعلة في النظام الدولي وفي مقدِّمتها الولايات المتحدة الأمريكية، ويمكن أن نرصد أهم هذه التطوُّرات ذات الصلة بالبيئة الإستراتيجية في منطقة الخليج على النحو التَّالي:

أ) ـ التراجع النسبي للشرق الأوسط في سُلَّم أولويات السياسة الخارجية الأمريكية، فقد جعلت مجموعة متنوعة من العوامل المنطقة أقل أهمية للولايات المتحدة عمَّا كانت عليه في السنوات الماضية، من أهمها:

- تقليص عدد القوات الأمريكية في العراق، وخفض عملياتها العسكرية فى أفغانستان قبل الانسحاب النهائي المقرر في سبتمبر المقبل.
- التحوُّل الجيوسياسي في الإستراتيجية الأمريكية، الذي تضمن تحوُّل تركيز واشنطن بشكل أكبر من مناطق اهتمامها التقليدية في الشرق الأوسط والخليج إلى مناطق أخرى ذات أولوية للمصالح الحيوية الأمريكية وفي مقدِّمتها منطقة آسيا والمحيط الباسيفيكي.

يؤكد هذا التوجُّه ما أعلنته إدارة الرئيس جو بايدن، في أبريل عام٢٠٢١م، من عزمها تقليص الوجود العسكري الأمريكي المباشر قي الخليج.

وهو التوجُّه الذي باتت تفرضه تحديات قريبة المدى لاسيَّما في ضوء التوتُّر الذي يسود شبه الجزيرة الكورية على نحو يهدد باندلاع حرب نووية شاملة بين الولايات المتحدة وحلفائها الآسيويين: «كوريا الجنوبية، واليابان» من جهة، وبين كوريا الشمالية وحليفتها التقليدية «الصين» من جهة أخرى.

ومن شأن مثل هذه التحديات أن تحدَّ من قدرة الولايات المتحدة على إعادة التوازن لاهتمامها السابق بمنطقة الشرق الأوسط في المستقبل المنظور.

كما أن هذا التحوُّل نحو المحيط الباسيفيكي يُعَدُّ تعبيرًا عن الشعور بانتقال المركز الرأسمالي نحو تلك المنطقة في العقود القادمة، وهو ما يستوجب على الولايات المتحدة أن تتحلل من الكثير من التزاماتها الدولية؛ لتتكيَّف مع التوجُّه الجديد، وهذا ما يفسِّر السعي الأمريكي لخلق توازنات إقليمية يتحمَّل أعباءها حلفاء إقليميون، وزيادة التوجُّه نحو جعل حلف شمال الأطلسي (الناتو) يوسِّع من دائرة عمله؛ ليتحمَّل الأوروبيون جزءًا أكبر من العبء الذي أثقل الكاهل الأمريكي[1].

ب)- التحوُّلات في أسواق النفط العالمية:

تزامن مع ما سبق، تصاعد الجدل بشأن مستقبل نفط الخليج ودول منظمة «أوبك» على خلفيَّة لجوء الولايات المتحدة لسحب من مخزونها النفطي الاستراتيجي؛ لتعويض ما وصفته بنقص المعروض من النفط العالمي.

وترتبط هذه التحوُّلات بالتوقُّعات المثارة بشأن ما يُوصف بأنه «ثورة» في استقلالية الولايات المتحدة عن النفط العربي، ولا شكَّ في أن هذا التحوُّل الجيوسياسي المتوقَّع في توجُّه الولايات المتحدة من شأنه أن يؤثِّر على دول مجلس التعاون الخليجي ويمثِّل خطرًا كبيرًا على اقتصادياتها باعتبارها اللاعب الأساسي في السوق النفطية العالمية.

٢. الخليج والسياق الإقليمي المتغير (تحوُّلات الإقليم):

أ)- شهد توازن القوى الإقليمي خلال السنوات العشر الأخيرة تغيُّرًا هيكليًّا بتراجع مكانة عدد من الدول المركزية مثل: مصر وسورية والعراق تحت وطأة عدم الاستقرار، والانكفاء على الشؤون الداخلية؛ لتتيح المجال لقوى غير عربية أن تتصدَّرَ المشهد الإقليمي؛ لتملأَ الفراغ الذي خلَّفه تراجع مكانة تلك الدول.

وتزامن ذلك مع توسُّع النفوذ الإيراني في المنطقة وامتداده إلى الجوار المباشر لدول الخليج، في العراق، وإلى خاصرة أمن شبه الجزيرة العربية في اليمن، ما يعكس نزعة هيمنة واضحة لدى طهران، على نحو يهدِّد التوازن الاستراتيجي في المنطقة، لاسيَّما في ظل الغياب الراهن لدور العراق كموازن إقليمي تقليدي لإيران فيما يتَّصل بأمن الخليج.

ب)- تزايد حالة عدم الاستقرار الأمني والسياسي في العراق على إثر «الربيع العربي»، إذ يبدو العراق بمظهر جديد من الوجهة الاستراتيجية محمَّلًا بعوامل قلق ومصادر تهديد للأمن الإقليمي، والتي تتمثَّل إجمالًا، في التَّالي:

- عراق ضعيف بلا دور إقليمي له، إذ لم يعد حارس البوابة الشرقية، بل تحوَّل إلى «حديقة خلفية» لإيران من جهة وأرضًا مستباحة بالتدخُّل من قِبَل تركيا من جهة أخرى.
- عدم استقرار أمني وسياسي داخلي، وتوتُّرات طائفية تهدِّد بالانتقال إلى الدول المجاورة ومنها دول الخليج.
- ما يزال العراق «ساحة للحرب الباردة والساخنة أحيانًا» بين إيران صاحبة النفوذ السياسي والأمني الكبير فيه منذ عام ٢٠٠٣م من جهة، وبين الولايات المتحدة التي مازالت تحتفظ بقدر من التأثير فى العراق

حتى بعد انسحاب قواتها العسكرية في عام ٢٠١١م الأمريكية، فمازالت تحتفظ بعلاقات قوية في كُلِّ الأوساط: السياسية والعسكرية التي يمكن أن تستخدمها؛ لبذل الضغوط وقت الضرورة[٢].

ج)- زيادة حدَّة التنافس على النفوذ في المنطقة مع بروز لاعبين جدد في مواجهة آخرين تقليديين، ومن ذلك الدور المتنامي لتركيا في الشأن الإقليمي العام والشأن العربي على وجه الخصوص، وسعيها لملء الفراغ الاستراتيجي الذي خلَّفه خروج العراق من معادلة الأمن الخليجي- والعربي- عقب الغزو الأمريكي عام ٢٠٠٣م، حيث تقدِّم تركيا للدول العربية وبخاصَّة دول مجلس التعاون الخليجي على أنها اللاعب المؤهل والقادر على القيام بدور الموازن الإقليمي لإيران.

ولا جدالَ في أن هذه التحوُّلات والتطوُّرات وبما تمخضت عنه - وما تزال- من تداعيات، قد ولدت شعورًا متزايدًا بالقلق العميق، الطبيعي والمشروع في ذات الوقت، لدى دول الخليج التي وجدت نفسها في خضم سياق استراتيجي عام مضطرب.

د)- تعاظم خطر الإرهاب، لاسيَّما مع صعود التنظيمات المتطرفة التي أصبحت تُشكِّل تحديًا وجوديًّا للدولة الوطنية، وغدت مصدر تهديد لاستقرار دول المنطقة: داخليًّا وخارجيًّا، ومن أمثلتها: تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام المعروف إعلاميًّا بـ«داعش».

وتتعاظم خطورة التهديدات الإرهابية على أمن واستقرار دول الخليج بالنظر إلى اعتبارين رئيسين،هما:

- الامتداد المكاني الجيواستراتيجي للتداعيات المباشرة وغير المباشرة لهذه التهديدات، وتخطيها الحدود الجغرافية للدولة الواحدة، إلى دول الجوار القريب والبعيد في آن واحدٍ معًا.

- الامتداد الزمني للتأثيرات المحتملة لهذه المخاطر، وتجاوزها الحاضر إلى المستقبل، ممَّا يجعل كلفتها: المالية والسياسية تتجاوز طاقة أي دولة منفردة، ويتطلب تكاتفًا وتعاونًا جماعيًّا للتغلب عليها.

ثانيًا- مسيرة التكامل الخليجي في الميزان الإستراتيجي:

نجحت دول مجلس التعاون الست على امتداد مسيرة المجلس من تحقيق العديد من الإنجازات المهمَّة والفارقة، على مختلف الصُعد: السياسية والعسكرية والأمنية والاستخباراتية والاقتصادية والتنموية.

وساهمت عدَّة عوامل في تعزيز مسيرة إنجازات المجلس ويأتي في مقدمة هذه العوامل: التجانس الشديد والواضح بين دول وشعوب المجلس سياسيًّا واجتماعيًّا وثقافيًّا وديمغرافيًّا، والخبرة المؤسسية الواسعة للدول الأعضاء فيما يخصُّ الترتيبات: الإدارية والقانونية والتنظيمية.

ويمكن إبراز أهم الإنجازات المُحقَّقة خلال مسيرة التعاون والتكامل الخليجية -حتى الآن- على النحو التَّالي:

١. على الصعيد السياسي:

نجح مجلس التعاون في المحافظة على مستوى عالٍ من التنسيق بين دوله الست، وذلك من خلال الحرص على انعقاد القمم السنوية الدورية على مستوى المجلس الأعلى لقادة المجلس والتي لم تنقطع أبدًا تحت أي ظرف منذ نشأة المجلس قبل ٤٠ عامًا.

كذلك، تواصلت الاجتماعات العادية والطارئة بين الوزراء الخليجيين المعنيين في مجالات التعاون والتنسيق المختلفة.

ولا شكَّ أن انتظام انعقاد القمم الخليجية في موعدها السنوي، يمثِّل إنجازًا في حدِّ ذاته، وذلك على نحو جعل من مجلس التعاون الخليجي نموذجًا يُحتذى في العمل العربي المشترك، لاسيَّما بالنظر إلى أن الغالبية العُظمى من التجمعات الإقليمية العربية أخفقت في المحافظة على المستوى نفسه من التنسيق، وكثيرًا ما أدت الخلافات السياسية إلى تأجيل أو إلغاء قممها الدورية كما هو الحال على سبيل المثال في تجربة الاتحاد المغاربي.

٢. على الصعيد العسكري والأمني:

يُعَدُّ التعاون والتنسيق العسكري والأمني، الهادف إلى بلورة رؤية إستراتيجية موحدة حول كيفية التصدي للمخاطر والتحديات الآنيَّة المشتركة، أحد أهم مظاهر نجاح التكامل على صعيد مجلس التعاون، وأبرز إنجازاته.

فبالنسبة للتعاون العسكري بين دول المجلس؛ فيتركَّز على مجالات: الاستخبارات والأمن العسكري والمساحة العسكرية ومنظومة السلاح والاتصالات والقوات الجوية والقوات البحرية والدفاع ضد الأسلحة الكيميائية والبيولوجية والنووية والمشعة والحرب الإلكترونية، بالإضافة إلى مجال الدفاع ضد الصواريخ البالستية.

كما تتواصل دول مجلس التعاون فيما بينها بشكل دائم في كل ما يتعلق بالنواحي العسكرية المتخصصة، وذلك عبر الزيارات المتبادلة وعقد المؤتمرات وتبادل الخبراء والمستشارين العسكريين.

وفي إطار التكامل والتنسيق العسكري الخليجي-الخليجي أيضًا، تأتي المناورات العسكرية المشتركة التي تصل إلى مايزيد عن عشر مناورات سنويًّا، سواء فيما بين دول مجلس التعاون الست فقط، أو بمشاركة دول

عربية شقيقة ودول صديقة كالولايات المتحدة الأمريكية، ودول أوروبية كُبرى مثل: بريطانيا وفرنسا.

وتكتسب المناورات المشتركة أهمية قصوى من منظور إستراتيجي، حيث تُساهم في رفع الجاهزية العسكرية، وتحديث الآليات والتدابير المشتركة للأجهزة الأمنية والعسكرية، والمساعدة في توحيد العقائد العسكرية للجيوش الخليجية الست وصولًا إلى عقيدة عسكرية خليجية موحدة.

ومن أحدث هذه المناورات؛ تمرين «درع الخليج المشترك» الذي يُعَدُّ أضخم التمارين العسكرية فى المنطقة على الإطلاق، سواء من حيث عدد القوات والدول المشاركة والتى تصل إلى ٢٥ دولة (تشمل دولًا: عربية وإسلامية وأجنبية إلى جانب الأعضاء الست في مجلس التعاون)، أو من ناحية تنوُّع خبراتها ونوعية أسلحتها.

أما التعاون الأمني بين دول التعاون، فكانت إنطلاقته عام١٩٨٢م أي بعد عام واحد فقط من إعلان تأسيس مجلس التعاون.

ففي فبراير عام١٩٨٢م، أعلنت الدول الأعضاء في المجلس مبدأ الأمن الجماعي وذلك بالنص في بيان قمة قادة دول المجلس على أن «أمن دول المجلس كل لا يتجزأ وأن أي اعتداء على أية دولة هو مسؤولية جماعية يقع عبؤها على جميع الدول الأعضاء».

وتمت ترجمة مبدأ الأمن الجماعي بصورة عملية فورية من خلال إعلان تأسيس قوة درع الجزيرة في العام ذاته (عام١٩٨٢ م).

وفي منتصف أكتوبر عام١٩٨٥م استكملت قوة درع الجزيرة تواجدها في مقرها بمدينة حفر الباطن بالمملكة العربية السعودية، ثم تم تطويرها

في عام ١٩٩٥م إلى فرقة مشاة آلية بكامل إسنادها، قبل أن يتم إنشاء قيادة عسكرية موحدة لها.

وتشكل قوة «درع الجزيرة» نواة للجيش الخليجي الموحَّد، وقد أثبتت هذه القوة فاعليتها على أرض الواقع من خلال تعاملها مع أحداث الشغب في مملكة البحرين عام٢٠١١م.

كذلك، تضمنت الإنجازات التي تحقَّقت على صعيد التعاون الأمني بين دول المجلس إقرار الإستراتيجية الأمنية الشاملة في عام١٩٨٧م، والتي تهدف إلى توطيد الأمن وحماية الحدود وتنمية الوعي الأمني ورفع كفاءة الأجهزة الأمنية ومواجهة التحديات والمخاطر الإقليمية، مثل: المخاطر النووية والصراعات الإقليمية والكوارث ومكافحة الإرهاب والتطرُّف وتعزيز التعاون الإقليمي والدولي في مجال مكافحة الجريمة وتعزيز مشاركة وتعاون القطاع الخاص في تحقيق الأهداف الإستراتيجية.

وفي نهاية عام٢٠٠٠م تمَّ توقيع اتفاقية الدفاع المشترك لمجلس التعاون في مملكة البحرين؛ لدعم الأمن الجماعي، **وقد رافقها خطوات عدة أبرزها:**

- تشغيل مشروع حزام التعاون في ديسمبر عام٢٠٠١م؛ لربط مراكز عمليات القوات الجوية.
- مشروع «الاتصالات المؤمَّنة» في منتصف عام٢٠٠٠م.
- اعتماد الإستراتيجية العسكرية خلال أعمال القمة الثلاثين لقادة دول مجلس التعاون التي استضافتها دولة الكويت في ديسمبر عام٢٠٠٩م.

٣.على الصعيد الاقتصادي والتنموي:

خطى مجلس التعاون الخليجي منذ نشأته وعلى مدار أربعة عقود، خطوات نوعية ومهمَّة على طريق خطوات التكامل وصولًا إلى الاندماج الاقتصادي.

ودشنت الدول الأعضاء في المجلس مسيرة التكامل الاقتصادي بالتوقيع على الاتفاقية الاقتصادية الموحدة عام١٩٨١م التي أرست أهدافًا واضحة وآلية عمل؛ لتحقيق العمل الاقتصادي المشترك ورسم مراحل التكامل الاقتصادي بين الدول الأعضاء، اتبعتها بإعلان منطقة التجارة الحرة الخليجية عام١٩٨٣م.

وفي مطلع الألفية الثالثة، وتحديدًا في عام٢٠٠١م، تمَّ توقيع الاتفاقية الاقتصادية المحدثة، حيث تمت مراجعة اتفاقية عام١٩٨١م في ضوء المستجدات وتطورات العمل خلال العشرين سنة الأولى وتمَّ التوقيع على اتفاقية اقتصادية موحدة جديدة؛ لتحقيق أهداف العمل الخليجي المشترك في المجال الاقتصادي بصيغة وأهداف جديدة؛ لتكونَ أكثر شموليَّة.

وهكذا أصبحت الاتفاقية الاقتصادية الجديدة نقطة انطلاق للاتحاد الجمركي والسوق الخليجية المشتركة والمواطنة الاقتصادية والاتحاد النقدي، حيث تمَّ إعلان مشروع الاتحاد الجمركي وتوحيد التعريفة الجمركية تجاه العالم الخارجي بنسبة ٥٪ عام٢٠٠٣م، ثمَّ إعلان مشروع الاتحاد النقدي عام ٢٠١٠م.

وفي ٤ ديسمبر عام ٢٠٠٧م تمَّ الإعلان عن قيام السوق الخليجية المشتركة التي نصَّت على أنه يُعامَل مواطنو دول المجلس في أي دولة من الدول الأعضاء نفس معاملة مواطنيها في كافة المجالات الاقتصادية.

وترتب على هذه الإنجازات الاقتصادية العديد من النتائج الإيجابية، فقد تضاعف حجم التجارة بين دول مجلس التعاون الخليجي بمعدل عشرة أضعاف منذ تأسيس المجلس.

وقد أشاد صندوق النقد العربي بما حقَّقته الدول الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي على طريق التكامل الاقتصادي خلال العقود الأربعة الماضية، خاصَّة فيما يتَّصل بإتاحة حرية التنقل بين مواطني الدول الأعضاء، والقضاء إلى حدٍّ كبير على القيود التي تحول دون تدفُّق السلع والخدمات والرَّساميل بين دول المجلس، فضلًا عن المشروعات المشتركة ومشروعات ربط البنى التحتية كالربط الكهربائي ومشروع واعد لسكة حديد خليجية[٣].

كما تحقَّقت نجاحات خليجية مماثلة في مجالات: التجارة البينية، والاستثمارات الإقليمية، والبنية التحتية المشتركة، والتعاون المعرفي، والصناعة، والزراعة، والبيئة، والعقار، وغيرها.

وفي هذا الإطار تمَّ إقرار (٤٠) قانونًا موحدًا وإنشاء مجموعة من المؤسَّسات الخليجية المشتركة بهدف تأكيد التعاون الاقتصادي بين دول المجلس ومنها هيئة التقييس لدول المجلس ومركز التحكيم التجاري ومكتب براءات الاختراع والمكتب الفني للاتصالات والشبكة الخليجية للربط بين شبكات الصرف الآلي بدول المجلس وهيئة الربط الكهربائي كشركة مساهمة ومكتب الأمانة الفنية لمكافحة الإغراق ومؤسَّسة الخليج للاستثمار[٤].

ومازالت دول مجلس التعاون الخليجي تبذل قصارى جهدها لضمان تعزيز سلاسة تدفُّقات التجارة البينية في المستقبل، خاصَّة مع القناعة

الكاملة لدى دول المجلس بأن التقارب الاقتصادي بين دوله يُساهم تعزيز مكاسب السوق الخليجية المشتركة وإيجاد المزيد من الوظائف لمواطني دول المجلس الداخلين إلى سوق العمل، كما أنه يزيد من القدرة التفاوضية لدول المجلس أمام الشركاء الاقتصاديين من الدول والمجموعات الاقتصادية الأخرى[٥].

ورغم هذه الإنجازات التي تصاحبها جهود رسمية متواصلة؛ لتعزيز التكامل الخليجي-الخليجي، لم تترجم على نحو ملموس تام- حتى الآن- القوة الاقتصادية والمالية والنفطية لدول المجلس إلى قوة تفاوضية حقيقية في الاقتصاد الدولي الذي تحكمه علاقات التكتلات، وهو ما اعتبره بعض المحللين والمراقبين الخليجيين دافعًا ومحفِّزًا؛ لتعزيز الدعوة إلى الانتقال من صيغة التعاون إلى صيغة الاتحاد التي تقوم على الاتفاق ثمَّ الالتزام كما حدث في تجربة الاتحاد الأوروبي[٦].

ووفقًا لهؤلاء المراقبين، ثمة تحديات ينبغي التَّغلب عليها؛ لتعظيم مزايا وعوائد التكامل بين الدول الأعضاء في مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وأهمها: ضيق حجم السوق الناتج عن قلة عدد سكان كل دولة على حدة، ما يترتب عليه من ناحية ضعف جدوى المشروعات الاقتصادية الصناعية والخدمية والمرتبطة بوفورات الحجم، وضعف الطاقة الاستيعابية وما أدَّى إليه من توجُّه معظم الوفورات النفطية للاستثمار في الخارج ومن ثم تعرضها مرات عديدة لمخاطر هذا الاستثمار[٧].

كما أن بعض الإنجازات في مسيرة التكامل الاقتصادي الخليجي ما زالت غير مكتملة، ويأتي في مقدِّمتها: مشروع العملة الخليجية الموحدة، والاتحاد النقدي الخليجي[٨].

فقد تعثَّر مشروع العملة الموحدة مع انسحاب دولتي: الإمارات العربية المتحدة وسلطنة عمان منه، ممَّا صعب المضي قُدُمًا في تحقيق الاتحاد النقدي الخليجي.

ومع ذلك، مايزال المجال متاحًا أمام المزيد من المناقشات في هذا الصدد، كما أن هناك جهودًا خليجية حثيثة ومخلصة لاستكمال مشروع العملة الخليجية الموحدة.

ثالثًا- المسيرة الخليجية وتحديات المستقبل:

ثمة اعتباران حاكمان لمدى قدرة دول الخليج العربية الست على استكمال الإنجازات التي حقَّقتها على صعيد التنسيق والتكامل فيما بينها من خلال هيكل مجلس التعاون من جهة، ومن جهة أخرى، تحصين هذه الدول ذاتيًّا؛ لتجاوز أوجه القصور ومجابهة التحديات والعراقيل التي تحوط بالمسيرة الخليجية.

ويتمثَّل هذان الاعتباران في التَّالي:

- المستجدَّات التي قد تطرأ على مكونات البيئة الخارجية؛ لاسيَّما بالنظر إلى أن العامل الخارجي لعب، ومايزال، دورًا مركزيًّا في التأثير على مسيرة مجلس التعاون.
- حجم التباين أو التوافق بين الإرادات السياسية لدول المجلس الست، سواء فيما يخصُّ خطوات ومراحل التكامل والاندماج، أو فيما يتَّصل بأولويات السياسة الخارجية لكل دولة على حدة.

وفي ضوء المعطيات الإقليمية والدولية الراهنة، يبدو أنه لا خيار أمام دول مجلس التعاون الخليجي سوى مواصلة جهودها من أجل الحفاظ على تماسك المجلس وتقويته؛ وهو ما أكَّد وزير الدولة للشؤون الخارجية

الكويتي الأسبق سليمان ماجد الشاهين، قائلًا: إنَّه «إذ لا مستقبل للدول الصغيرة التي تعيش عالة على حماية الأكبر منها»، مبينا «أن دول الخليج العربي الست بالمساحات الشاسعة .. وبمجموع السكان فيها تخلق كيانًا يتوازى في قيمته المادية والمعنوية مع محيطه الجغرافي الأكبر»، ومستنتجًا أنه.. إذا ما كبرنا بوحدتنا فعندها سنكون أقدر على التعامل النسبي بثقة وحرية مع كبار المنطقة مثل: إيران والعراق، وبغير التكتُّل الوحدوي سنكون ضحايا المطرقة والسندان ضمن أية تركيبة أو مشروع[٩].

أما فيما يتعلَّق بالمسار المستقبلي لمسيرة مجلس التعاون لدول الخليج العربية، يبدو من الأهمية بمكان النظر بشكل جدي في مبادرة تحويل المجلس إلى اتحاد خليجي، التي تبنتها المملكة العربية السعودية قبل سنوات.

ودون الخوض في تفاصيل هذه الصيغة الاتحادية التي يمكن أن ينظر إليها باعتبارها أعلى مراتب التكامل بين دول المجلس، فإنها تواجه نوعين من التحديات:

الأول: مرتبط بدول المجلس نفسها وموقفها من صيغة الاتحاد.

والثاني: مرتبط بالتحديات الإقليمية المرتبطة بموقف إيران الرافض لها، والتحديات الدولية المتعلقة بموقف الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي غير الواضح من الاتحاد الخليجي[١٠].

وإجمالًا، تبدو ثلاثة سيناريوهات رئيسة لمستقبل الاتحاد الخليجي، وهي:

١. **سيناريو التأجيل**: بحيث تختفي الفكرة من ذاتها، بعد غياب الدوافع التي أنتجتها، دون إعلان الفشل، أو بروز تهديدات مختلفة نوعيًّا، تدعو إلى أطروحات مغايرة، ولا يعود مشروع الاتحاد مناسبًا لها، على نحو ما حدث سابقًا مع مشروعات كُبرى في العمل الخليجي.

٢. سيناريو الإبقاء على الصيغة الحالية للمجلس لكن بمسمى الاتحاد: وهذه الصيغة تعني الإبقاء على جوهر المجلس مع شكل وقالب ومُسمَّى الاتحاد وتنشيط الهيئات وتغيير المسميات، ويعزِّز ذلك حرج دول الخليج من الإعلان عن فشل مشروع الاتحاد حيث سيكون لذلك الإعلان مردودات سلبية ومحبطة لدى الرأي العام الخليجي.

٣. سيناريو الاتحاد الكونفيدرالي الأقرب إلى النسق الأوروبي: فالدول الأوروبية رغم صراعاتها التاريخية واختلافاتها اللغوية والعرقية نجحت في تطوير نموذج هو الأنجح في التعاون والتكامل عالميًّا، ودول الخليج بما يجمعها من تاريخ ولغة وثقافة وما تملكه من موارد طبيعية مؤهلة لتطوير نموذج مماثل وربما أكثر نجاحًا.

ويعتبر بعض المراقبين أن النموذج الكونفيدرالي الأوروبي الأنسب لدول الخليج من النموذج الفيدرالي؛ حيث يرون أن النموذج الأخير مبالغ فيه وهدفه مازال بعيد المنال لاعتبارات خاصة بهوية كل دولة واعتبارات السيادة والخصوصية وتضارب القوانين[١١].

ورغم المحاذير والإشكاليات التي ربما تحيط بإمكانية تفعيل مبادرة الاتحاد الخليجي -كعمل وحدوي طموح- فإن إقامة الاتحاد الخليجي ليس مسألة مستحيلة شريطة توافر الإرادة السياسية لمنح دفعة قوية لهذه المبادرة.

رابعًا- الاستنتاجات والتَّوصيات:

في ضوء ما سبق؛ فإنه يمكن استنتاج مجموعة من الاستنتاجات العامة، واقتراح عدد من التوصيات الكلية، وذلك على النحو التالي:

١. الاستنتاجات:

- يُعَدُّ استمرار مجلس التعاون الخليجي لأربعين عامًا إنجازًا تاريخيًّا بكل المقاييس، حيث يعبر عن تجربة رائدة في العمل العربي المشترك.
- تبدو منطقة الخليج في مطلع العقد الثالث من القرن الحادي والعشرين أشبه بما كانت عليه من التحوُّل والتوتر في أواخر سبعينات ومطلع ثمانينات القرن الماضي.

فقد شهد السياق الاستراتيجي العام للمنطقة خلال السنوات الأخيرة تحوُّلات وتغيُّرات جوهريَّة من المتوقع أن تظل تأثيراتها المحتملة أخذة في إفراز تداعياتها على مدى العقد الحالي على أقل تقدير.

- أظهر مجلس التعاون لدول الخليج العربية نجاحًا مميَّزًا في إدارة الأزمات الإقليمية التي شهدتها المنطقة على مدار عقود منذ تأسيسه، وما تزال دول المجلس تبذل جهودًا حثيثة؛ لتجنب التداعيات والعواقب غير المرغوبة التي قد تنشأ عن أزمة البرنامج النووي الإيراني.
- شهدت مسيرة التعاون الخليجي تحقيق إنجازات على مختلف المستويات: السياسية والعسكرية والأمنية والاقتصادية والتنموية، وفي الوقت ذاته شابت هذه المسيرة بعض جوانب وأوجه القصور التي أخَّرت تحقيق بعض مراحل التكامل البيني أو أبطأت وتيرة تنفيذها وجعلتها غير مكتملة حتى الوقت الراهن.
- من المتأمل أن يساهم تنفيذ الاتحاد الخليجي، إيجابًا في دعم مسيرة التكامل الخليجية، ومعالجة الإشكاليات: السياسية والاقتصادية والأمنية، على نحو يضمن دفع التكامل الخليجي وتحافظ في الوقت نفسه على سيادة

الدول الأعضاء، وتسهم في تفعيل مسيرة المجلس في المرحلة المقبلة، وتمكينه من مجابهة التحديات التي تواجهها دوله.

- سيظل بقاء مجلس التعاون واستمراريته كيانًا قويًّا أمرًا ضروريًّا وملحًّا لصون أمن واستقرار دوله في ضوء التحديات والمخاطر الخارجية المحيطة.

٢. التوصيات:

- صياغة إستراتيجية طويلة المدى متعددة الأبعاد بهدف «تسويق» نجاحات مجلس التعاون، وتنويع وتكثيف آليَّات التوعية بالإنجازات المحُقَّقة في أوساط الرأي العام الخليجي خصوصًا، والعربي عمومًا، بما يوفر الدعم الجماهيري اللازم لمسيرة العمل الخليجي، التي من الأهمية بمكان أن تكون عملًا شعبيًّا وليس نخبويًّا فقط.
- بناء شراكات جماعية متعددة الأطراف مع التكتُّلات الإقليمية الأخرى في مختلف أرجاء العالم، خاصَّة في أمريكا اللاتينية، وآسيا.

لأن من شأن هذه الشراكات تحقيق عدة أهداف، من أبرزها: حشد وتأمين الدعم السياسي والدبلوماسي المساند للقضايا الخليجية في المنظمات والهيئات الدولية، وتعزيز الموقف التفاوضي لدول المجلس إقليميًّا ودوليًّا، وتعظيم المنافع: الاقتصادية والتجارية للعواصم الخليجية من وراء المشروعات التي تتمخض عنها تلك الشراكات.

- منح كل مشروع تكاملي خليجي فرصة كافية للتطبيق بدل الاستعجال في طرح بعض المشاريع.

- بلورة وتفعيل آليات تنفيذية فاعلة تترجم قرارات القمم الخليجية على أرض الواقع بالسرعة والكفاءة المطلوبة.
- التوافق على استراتيجية خليجية موحدة تُساهم في ترجمة القدرة الاقتصادية والوفرة المالية النفطية إلى مصادر نفوذ وتأثير فعلي إقليميًّا ودوليًّا، على نحو يخدم المصالح الوطنية والجماعية لدول الخليج.
- صياغة منظور جديد للأمن الإقليمى يجمع بين ما هو إستراتيجى وتعاوني على مستوى مجلس التعاون الخليجى من جهة، ويجمع بين الأبعاد السياسية والاقتصادية والأمنية فى إطار مجتمعي ثقافي متكامل.
- ابتكار آليات؛ لتحصين حرم المنظومة الأمنية الخليجية من الأخطار المحدقة بها، وتتمثَّل هذه البدائل الإستراتيجية، في: الاعتماد على الذات الخليجية، وتعضيد التحالف الإستراتيجي مع القوى الدولية الكُبرى وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية، وتوفير بيئة حاضنة للعراق تمكنه من استعادة مكانته الإقليمية ومعاودة ممارسة دوره التقليدي كموازن إقليمي لإيران في المنطقة.
- مواصلة تطوير قوة ردع الجزيرة بزيادة حجمها وتحديث منظومة تسليحها؛ لتشمل قوات: جوية وبحرية تعبيرًا عن الجيش الخليجي الموحَّد المأمول. وتفعيل مقررات القمة الخليجية الثامنة عشرة التي عُقِدَت في دولة الكويت في عام ١٩٩٧م والتي أكَّدت ضرورة رفع كفاءة القدرة الدفاعية الجماعية لدول مجلس التعاون وإنشاء شبكات للإنذار المبكر والاهتمام بالتدريبات المشتركة.
- وأخيرًا، في ضوء التحديات: الداخلية والخارجية التي تواجهها دول الخليج متشابكة بلورة رؤية رصينة، على الصعيدين: الجماعي والوطني،

ترتكز إلى البعد المؤسساتي الرسمي وتأخذ بعين الاعتبار توجهات وتطلعات الرأي العام على نحو يعزِّز مفهوم المواطنة، ويوسِّع من المشاركة الشعبية في عملية صنع القرار، وبالتالي يزيد من مصادر قوة المواقف الخليجية، ويمكنها من هامش حركة ومناورة أكبر في التعامل مع القوى الإقليمية الكُبرى في المنطقة.

قائمة المراجع

أولاً ـ المراجـــع العربية.

ثانياً ـ المراجع الأجنبية.

أولاً: المراجع العربية:

أ)- الكتب:

- الحسن، عمر: «أبعاد تحوُّل مجلس التعاون الخليجي من صيغة التعاون إلى الاتحاد»، في: محمد بدري عيد وجمال عبد الله (محرران)، الخليج في سياق إستراتيجي متغير ٢٠١١ - ٢٠١٣م»، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، ط١، ٢٠١٤م.
- بورسلي، أماني: «التنمية والتكامل الاقتصادي الخليجي»، في: (قمة الكويت والطموح الخليجي)، وكالة الأنباء الكويتية (كونا)، ديسمبر عام ٢٠٠٩م.
- فريدمان، جورج، العشرية القادمة: التلاعب بالقوى الإقليمية، ترجمة، وليد عبد الحي، سلسلة «عالم الفكر»، العدد «١٤٤»، عام ٢٠١٢م، (الكويت: المجلس الوطني للفنون والثقافة والآداب).

ب)- الدوريات العلمية:

- سلامة، معتز: «الطموح المبكر: دوافع وفرص قيام الاتحاد الخليجي»، مجلة السياسة الدولية، (القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية)، العدد ١٨٩، يوليو عام ٢٠١٢م.

ج)- المؤتمرات والندوات والحلقات النقاشية:

- حسين، جاسم: «فرص ومعوقات التكامل الاقتصادي الخليجي»، ورقة عمل غير منشورة مقدمة إلى مؤتمر «اقتصاد الخليج واقع التعاون وآفاق التكامل»، مركز الإمارات للدراسات والإعلام، لندن، ٢٢-٢٣ يوليو عام ٢٠١٠م.
- علوي، مصطفى: «ثلاثون عامًا على مجلس التعاون الخليجي: تحليل استراتيجي للتحديات والفرص»، ورقة مقدمة لمناقشات الحلقة الثانية والعشرين لمجلس الفكر العربي، بعنوان «مجلس التعاون لدول الخليج العربية وعيده الثلاثين.. عرض وتقييم لإنجازات مضت ورؤية مستقبلية»، القاهرة: مركز الخليج للدراسات الإستراتيجية، ١٦/ ١٢/ ٢٠١٢م.

د). وكالات الأنباء والصحف والمواقع الإلكترونية:

- ماجد الشاهين، سليمان: «التعاون بين المطرقة والسندان» صحيفة «الجريدة» الكويتية، ١٧ فبراير عام٢٠١٣م.

ثانياً: المراجع الأجنبية:

I) Books:

Korany, Bahgat :The changing Middle East "A New Look at Regional Dynamics", Cairo, AUC Press, 2010.

II) Newspapers, News agencies & Electronic Websites:

Does economic cooperation lead to great stock market intergration in the GCC region?,https://www.amf.org.ae/en/study/does-economic-cooperation-lead-great-stock-market-integration-gcc-region

الهوامش:

1. Korany, Bahgat :The changing Middle East “ A New Look at Regional Dynamics”,(Cairo, 2010), p39.

٢. فريدمان، جورج، العشرية القادمة: التلاعب بالقوى الإقليمية، ترجمة، وليد عبد الحي، (الكويت: ٢٠١٢م)، ص ٢٧-٢٩.

3. Does economic cooperation lead to great stock market intergration in the GCC region?,https://www.amf.org.ae/en/study/does-economic-cooperation-lead-great-stock-market-integration-gcc-region

٤. بورسلي، أماني: «التنمية والتكامل الاقتصادي الخليجي»، في: (قمة الكويت والطموح الخليجي)، (الكويت: ديسمبر عام ٢٠٠٩م)، ص٨.

٥. المرجع السابق، ص ١٢.

٦. الحسن، عمر: «أبعاد تحول مجلس التعاون الخليجي من صيغة التعاون إلى الاتحاد»، (الدوحة: ٢٠١٤م)، ص ٦٧-٦٩.

٧. المرجع السابق، ص ٧٠.

٨. حسين، جاسم: «فرص ومعوقات التكامل الاقتصادي الخليجي»، (لندن: يوليو عام ٢٠١٠م)، ص ٧.

٩. ماجد الشاهين، سليمان: «التعاون بين المطرقة والسندان»، (الكويت: ١٧ فبراير عام ٢٠١٣م).

١٠. الحسن، عمر، مرجع سابق ذكره، ص ٧٦

١١. لمزيد من التفاصيل حول هذه السيناريوهات، انظر: سلامة، معتز: «الطموح المبكر: دوافع وفرص قيام الاتحاد الخليجي»، (القاهرة: يوليو ٢٠١٢م)، ص ١٣٦ و ١٣٧. وعلوي، مصطفى: «ثلاثون عامًا على مجلس التعاون الخليجي: تحليل استراتيجي للتحديات والفرص»، (القاهرة: ديسمبر عام ٢٠١٢م)، ص٢٤و٢٥. والحسن، عمر، مرجع سابق ذكره، ص ٨١-٨٣.

مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية